والأسماك والنباتات، فوجود النباتات والبيئة الطبيعية ووفرة الأسماك كلها عوامل توفر الحماية الطبيعية ومصادر الغذاء والماء لآلاف بل لملايين الطيور المهاجرة في أثناء فصل الشتاء في هجرتها ما بين أوربا وآسيا وأفريقيا. كما أن الاهوار موطن للعديد من الأصناف المستوطن منها.

وتعد منطقة الأهوار ذات أهمية كبيرة من الناحية الزراعية لسكان المنطقة كما أنها تستخدم لصيد السمك والطيور ورعي الماشية، وتعد منطقة حضانة وتفقيس لبعض الاسماك والطيور والاحياء الاخرى التي تعد ذات أهمية تجارية وبيئية و تعمل بيئة المنطقة على ترشيح الملوثات الطبيعية وغير العضوية من المياه فتصبح المياه التي تصب في المنطقة الشمالية من الخليج العربي أكثر نقاوة من مثيلاتها في تلك البيئة [٢٦].

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للأهوار وفق ما تقدم كتب البعثيون تقاريرهم وخططهم الهندسية المنظمة والمبرمجة في أوائل التسعينيات لتجفيفها بإقامة السدود والقنوات لمنع دخول الماء إلى مناطق الأهوار.

صورة(٣-٦) الأهوار قبل وبعد التجفيف

وقد أدت عمليات التجفيف إلى أضرار بيئية جسيمة، فضلاً عن الأضرار البشرية التي عصفت بمئات الآلاف من البشر وأدت إلى تحطيم نظام حياة استمر أكثر من (٥٠٠٠) عام

فقد أدى التجفيف إلى انقراض العديد من اللبائن المستوطنة للمنطقة وكذلك بعض أنواع الطيور، ومن الناحية البشرية أدت الجريمة إلى إرغام السكان على ترك موطنهم قسراً وبطرق مباشرة وغير مباشرة والانتقال

لمناطق أخرى بعد ان فقدوا مهنهم ومصادر عيشهم فأصبحوا عاطلين عن العمل وانتشروا في المخيمات كلاجئين في دول الجوار، ومما لا شك فيه أن مدى هذه الأعمال تقع ضمن تعريف الإبادة الجماعية.

وتتمثل الاثار الناجمة عن تجفيف الاهوار بما يأتي:

١- تحطيم نظام حياة بيئي استمر أكثر من (٥٠٠٠) سنة

٢- تقليص مساحة الأهوار التي كانت تمتد إلى (١٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠) كيلومتر مربع إلى أقل من (٢٠٠٠) كم٢ وتدمير الأهوار المركزية بنسبة (٩٧٪)

٣- تحويل الاهوار إلى أراض جرداء صاحبه انخفاض مجموع السكان من (٤٠٠,٠٠٠) مواطن إلى نحو (٨٥٠٠٠) مواطن.

٤- نزوح سكان الاهوار إلى المدن.

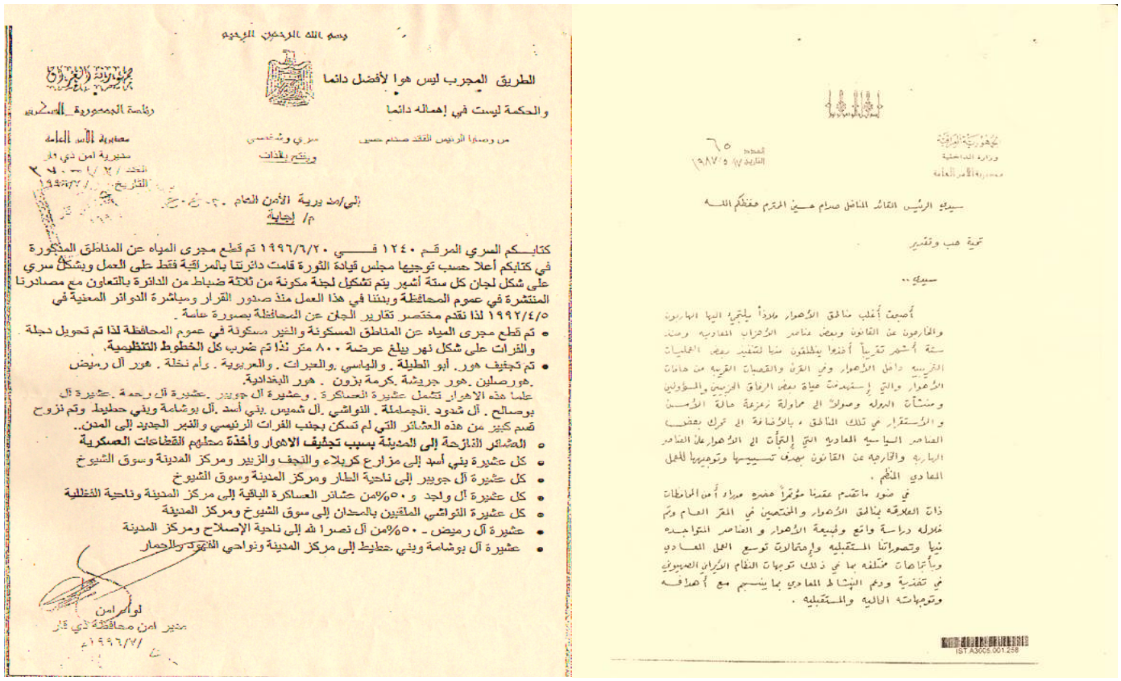

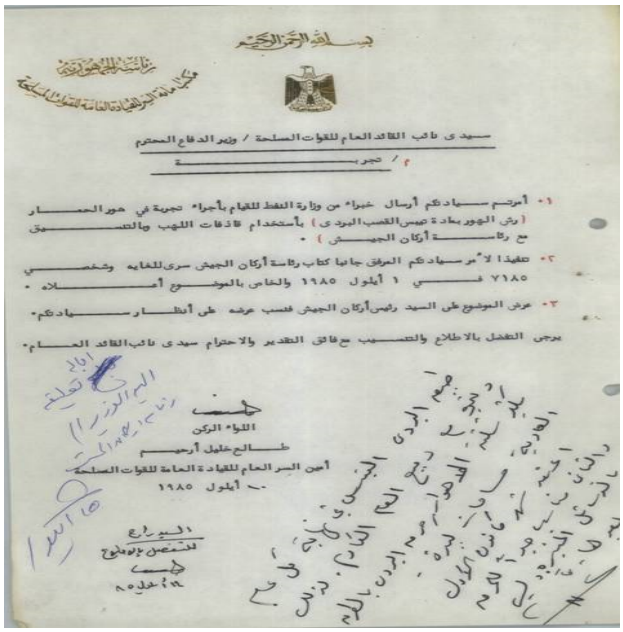

سيدي نائب القائد العام للقوات المسلحة / وزير الدفاع المحترم

م / تجربة

١- أمرتم سيادتكم أرسال خبراء من وزارة النفط للقيام بأجراء تجربة في حور الحمار (وش الهور بمادة حبس الصب البردي) بأستخدام قاذفات اللهب والتنسيق مع رئاسة أركان الجيش).

٢- تنفيذا لأمر سيادتكم المرفق جانبا كتاب رئاسة أركان الجيش سري للغاية وشخصي ٧١٨٥ في ١ أيلول ١٩٨٥ والخاص بالموضوع أعلاه .

٣- عرض الموضوع على السيد رئيس أركان الجيش فسب عرضه على أنظار سيادتكم.

يرجى التفضل بالاطلاع والتصويب مع فائق التقدير والاحترام سيدي نائب القائد العام.

اللواء الركن
طالع خليل أرحيم
أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة
٠- أيلول ١٩٨٥

صورة(٣-٧) وثائق تبين تخطيط نظام البعث لتجفيف الأهوار الطبيعية وتحويلها إلى أرض قاحلة

٥- تدمير البيئة النباتية والحيوانية وخسارة التنوع البيولوجي، والتأثير سلبا في عدد الأصناف النباتية الموجودة فيها وانواعها.

٦- تغير نوعية الغطاء النباتي واختفاء مجتمعات نباتية وظهور مجتمعات نباتية جديدة تلاءمت مع البيئة الصحراوية الجديدة

٧- اصابة بساتين النخيل وكثير من بساتين الفاكهة بالأمراض الكثيرة التي أدت الى هلاك مساحات شاسعة منها.

٨- التأثير سلبا في العديد من الحيوانات البرية والداجنة التي تعيش فيها ومن أهمها حيوان الجاموس

٩- انقراض أنواع كثيرة من الحيوانات والأسماك والطيور النادرة.

١٠- وقوع اضرار اقتصادية كبيرة أدت إلى تدني المستوى المعيشي للمجتمع.

١١- تغيير المناخ كارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الرطوبة ما زاد الطلب على المياه للمحاصيل الزراعية واحتياج الثروة الحيوانية للمياه بكميات أكبر، وهذا يحدث خللاً في الاتزان المائي إذ أدى الى استنزاف خصوبة التربة، وتكوّن قشرة ملحية على السطح.

جيم - الاستنتاجات

٤٣ - أعرب المقرر الخاص في تقريره الأخير الى لجنة حقوق الإنسان عن قلقه ازاء استمرار بقاء عرب الأهوار على قيد الحياة بصفتهم مجتمعا محليا ما لم تتخذ اجراءات لوقف الحملة القمعية التي تمارس ضدهم (انظر الفقرة ١٥٧ من الوثيقة E/CN.4/1994/58). وأكد المقرر الخاص، على وجه التحديد، ضرورة عكس اتجاه تجفيف المستنقعات ووقف الحملة العسكرية العشوائية ضد السكان. وللأسف، فإنه لا يسع المقرر الخاص سوى أن يخلص الى الاستنتاج بأن الحالة قد زادت تدهورا لأن أجزاء كبيرة جدا من المستنقعات السابقة قد جفت، مما أدى الى تدمير البيئة الضرورية جدا لنشاط عرب الأهوار الزراعي، ومن

../..

94-43852

تقارير الأمم المتحدة في إدانة نظام البعث (انتهاكات حقوق الإنسان) ١٩٩١-٢٠٠٣م

١٦٩

A/48/651
Arabic
Page 14

الواضح أن السياسة المقصودة التي تتبعها الحكومة العراقية في هذا المجال تشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان.

صورة (٣- ٨) وثيقة أممية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من نظام البعث ضد سكان الأهوار

٣,٤. تجريف بساتين النخيل والأشجار والمزروعات

كان العراق يحظى بنعمة وفرة النخيل فيه حتى وصلت الاحصائية إلى أكثر من ٣٥ مليون نخلة نهاية سبعينيات القرن الماضي تغطي مساحات واسعة من البلاد ولا سيما في محافظات البصرة وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف ومناطق أخرى واسعة من محافظات الفرات الأوسط والجنوب العراقي، حتى تدخلت يد البطش والحروب العبثية للنظام البعثي ما أدى تراجع هذا العدد الكبير إلى أدنى من الثلث وبذلك تحولت الاراضي إلى مساحات جرداء خالية بعد التجريف والتدمير.

وقد اسهمت حروب نظام البعث في اتلاف أكبر غابات النخيل في العالم الممتدة على طول شط العرب، وتحولت مناظر اشجار النخيل الى جذوع محترقة نتيجة القذائف والهاونات، فضلاً عن قيام حكومة البعث بردم مجاري المبازل لتهيئة الأرض لحركة المدفعية والمدرعات والعجلات العسكرية الأمر الذي نجم عنه زيادة مستويات الملوحة وموت النخيل. وقد تعرضت مساحات شاسعة من المحافظات إلى تجريف بساتين النخيل والاشجار والمزروعات كافة ومن شواهدها: البصرة، و الدجيل، و كربلاء المقدسة، و بابل (منطقة السياحي)، و ذي قار.

ومن الآثار والأضرار البيئية التي خلفتها ظاهرة تجريف بساتين النخيل والاشجار والمزروعات ما يأتي:

١- زيادة مخاطر العواصف الترابية نتيجة تعرية التربة وانعدام الحزام الاخضر الذي يصد تلك العواصف وزيادة تأثيرها وشدتها على المناطق الزراعية والسكنية.

٢-التأثير في التنوع البيولوجي واختفاء انواع مختلفة من الكائنات الحية التي تعد الاشجار موطنها الأصلي.

٣-ارتفاع درجات الحرارة وزيادة ظاهرة الاحتباس الحراري.

٤-تغيير الواقع البيولوجي والبيئي للمنطقة، ونفوق عدد كبير من الحيوانات التي تعيش في داخل هذه البيئة وهجرة عدد آخر منها وتغير نوعية الحيوانات التي تعيش على وفق المتغيرات الجديدة التي اضافتها.

٥-التسبب بأضرار اقتصادية كثيرة أدت الى تدهور المستوى المعيشي للمواطن.

٦-اختفاء اصناف من التمور النادرة.

صورة (٣-٩) تبين استمرار نظام البعث بتجريف النخيل في البصرة

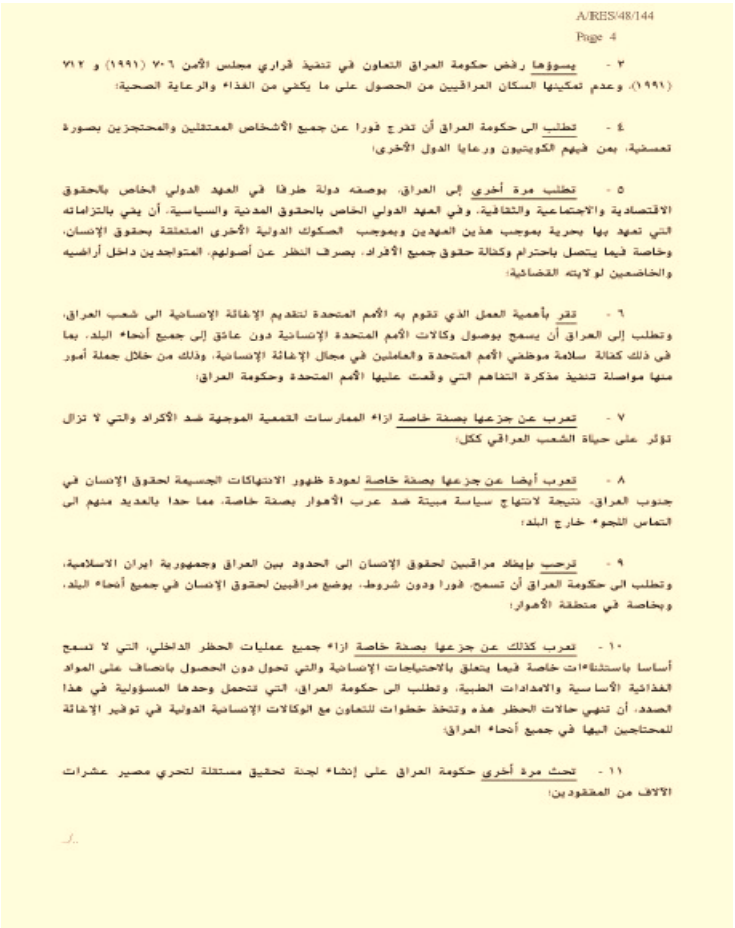

A/RES/48/144
Page 4

٣ - يسوؤها رفض حكومة العراق التعاون في تنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، وعدم تمكينها السكان العراقيين من الحصول على ما يكفي من الغذاء والرعاية الصحية؛

٤ - تطلب الى حكومة العراق أن تفرج فورا عن جميع الأشخاص المعتقلين والمحتجزين بصورة تعسفية، بمن فيهم الكويتيون ورعايا الدول الأخرى؛

٥ - تطلب مرة أخرى إلى العراق، بوصفه دولة طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن يفي بالتزاماته التي تعهد بها بحرية بموجب هذين العهدين وبموجب الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتصل باحترام وكفالة حقوق جميع الأفراد، بصرف النظر عن أصولهم، المتواجدين داخل أراضيه والخاضعين لولايته القضائية؛

٦ - تقر بأهمية العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لتقديم الإغاثة الإنسانية الى شعب العراق، وتطلب إلى العراق أن يسمح بوصول وكالات الأمم المتحدة الإنسانية دون عائق إلى جميع أنحاء البلد، بما في ذلك كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، وذلك من خلال جملة أمور منها مواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعت عليها الأمم المتحدة وحكومة العراق؛

٧ - تعرب عن جزعها بصفة خاصة ازاء الممارسات القمعية الموجهة ضد الأكراد والتي لا تزال تؤثر على حياة الشعب العراقي ككل؛

٨ - تعرب أيضا عن جزعها بصفة خاصة لعودة ظهور الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جنوب العراق، نتيجة لانتهاج سياسة مبيتة ضد عرب الأهوار بصفة خاصة، مما حدا بالعديد منهم الى التماس اللجوء خارج البلد؛

٩ - ترحب بإيفاد مراقبين لحقوق الإنسان الى الحدود بين العراق وجمهورية ايران الاسلامية، وتطلب الى حكومة العراق أن تسمح، فورا ودون شروط، بوضع مراقبين لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وبخاصة في منطقة الأهوار؛

١٠ - تعرب كذلك عن جزعها بصفة خاصة ازاء جميع عمليات الحظر الداخلي، التي لا تسمح أساسا باستثناءات خاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية والتي تحول دون الحصول بانصاف على المواد الغذائية الأساسية والامدادات الطبية، وتطلب الى حكومة العراق، التي تتحمل وحدها المسؤولية في هذا الصدد، أن تنهي حالات الحظر هذه وتتخذ خطوات للتعاون مع الوكالات الإنسانية الدولية في توفير الإغاثة للمحتاجين اليها في جميع أنحاء العراق؛

١١ - تحث مرة أخرى حكومة العراق على إنشاء لجنة تحقيق مستقلة لتحري مصير عشرات الآلاف من المفقودين؛

/..

صورة (٣- ٩) وثيقة أممية شديدة اللهجة تظهرالجزع بسبب انتهاكات نظام البعث لحقوق الإنسان

الفصل الرابع

جرائم المقابر الجماعية

تعدُّ المقابر الجماعية أحد أبرز وجوه جرائم الإبادة الجماعيّة التي ارتكبها النظام البعثي ضد أبناء العراق من الشيعة والكرد والتركمان مع جرائمه الاخرى، وقد اشتملت على أفظع الانتهاكات التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية وقوانين حقوق الإنسان كما سبق ذكرها، فقد سخّرالبعثيون كلّ إمكاناتهم من أجل إخفاء جرائمهم عن المجتمع الدولي عبر إخفاء ضحاياه في المقابر الجماعية التي كُشف عن المئات منها بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣م، بطريقة عشوائية من قبلِ ذوي الضحايا.

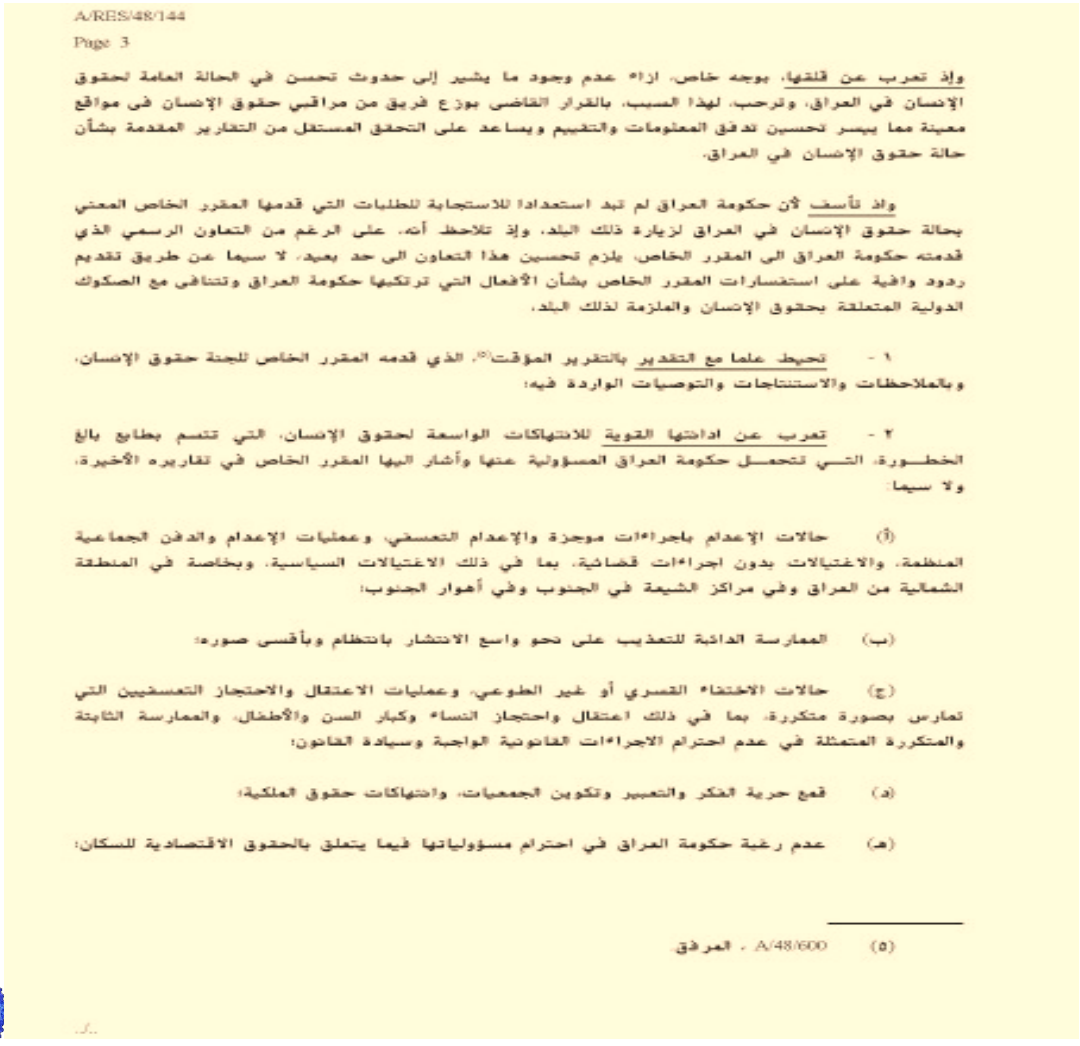

A/RES/48/144
Page 3

وإذ تعرب عن قلقها، بوجه خاص، ازاء عدم وجود ما يشير إلى حدوث تحسن في الحالة العامة لحقوق الإنسان في العراق، وترحب، لهذا السبب، بالقرار القاضي بوزع فريق من مراقبي حقوق الإنسان في مواقع معينة مما ييسر تحسين تدفق المعلومات والتقييم ويساعد على التحقق المستقل من التقارير المقدمة بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق،

وإذ تأسف لأن حكومة العراق لم تبد استعدادا للاستجابة للطلبات التي قدمها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق لزيارة ذلك البلد، وإذ تلاحظ أنه، على الرغم من التعاون الرسمي الذي قدمته حكومة العراق الى المقرر الخاص، يلزم تحسين هذا التعاون الى حد بعيد، لا سيما عن طريق تقديم ردود وافية على استفسارات المقرر الخاص بشأن الأفعال التي ترتكبها حكومة العراق وتتنافى مع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والملزمة لذلك البلد،

١ - تحيط علما مع التقدير بالتقرير المؤقت[٥] الذي قدمه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وبالملاحظات والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه؛

٢ - تعرب عن ادانتها القوية للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، التي تتسم بطابع بالغ الخطورة، التي تتحمل حكومة العراق المسؤولية عنها وأشار اليها المقرر الخاص في تقاريره الأخيرة، ولا سيما:

(أ) حالات الإعدام باجراءات موجزة والإعدام التعسفي وعمليات الإعدام والدفن الجماعية المنظمة، والاغتيالات بدون اجراءات قضائية، بما في ذلك الاغتيالات السياسية، وبخاصة في المنطقة الشمالية من العراق وفي مراكز الشيعة في الجنوب وفي أهوار الجنوب؛

(ب) الممارسة الدائبة للتعذيب على نحو واسع الانتشار بانتظام وبأقسى صوره؛

(ج) حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين التي تمارس بصورة متكررة، بما في ذلك اعتقال واحتجاز النساء وكبار السن والأطفال، والممارسة الثابتة والمتكررة المتمثلة في عدم احترام الاجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون؛

(د) قمع حرية الفكر والتعبير وتكوين الجمعيات، وانتهاكات حقوق الملكية؛

(هـ) عدم رغبة حكومة العراق في احترام مسؤولياتها فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية للسكان؛

---

(٥) A/48/600 ، المرفق

../..

صورة(٤- ١) وثيقة تقرير أممي شديد اللهجة يتحدث انتهاكات نظام البعث لحقوق الإنسان والدفن الجماعي